أثر تطبيق تعليمات لجنة بازل III على تحسين القدرة التنافسية في البنوك الليبية الحكومية والأهلية

محمود سالم عبدالله إدريس

الأستاذ الدكتور
سعد عبد الحميد مطاوع
أستاذ التمويل والبنوك
كلية التجارة-جامعة المنصورة

الأستاذ الدكتور
محمد بهاء الدين محمد بخيت
عميد كلية نقل دولي ولوجستيك
بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري فرع جنوب الوادي

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير تعليمات لجنة بازل III على القدرة التنافسية للبنوك في ليبيا، مع التركيز على عوامل مثل حجم البنك وعمره ونوع الملكية. تستخدم الدراسة منهجية فلسفة كلاسيكية وتعتمد على التحليل الكمي للتقارير المالية للبنوك في ليبيا، بما في ذلك المصارف الليبية المركزية والبنك الدولي. وقد تم تصميم العينة المستهدفة في البحث باستخدام تقنية أخذ العينات الملائمة، وتحددت حدود المدة الزمنية للدراسة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٢. أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي ومعنوي إحصائي لتطبيق تعليمات بازل III على مؤشر Lerner index، خاصة فيما يتعلق بمخاطر السيولة وIRRBB. في الوقت نفسه، لم يتم رصد أي تأثير معنوي للمؤشرات الأخرى على هذه المؤشرات، مما يؤكد أهمية الالتزام بتعليمات بازل III في تحقيق القدرة التنافسية للبنوك في ليبيا.

الكلمات المفتاحية : لجنة بازل III، القدرة التنافسية، Lerner Index، المتغيرات الرقابية.

Abstract:

The study aims to analyze the impact of Basel III instructions on the competitiveness of banks in Libya, focusing on factors such as bank size, age, and type of ownership. The study uses a classical philosophy methodology and relies on quantitative analysis of the financial reports of banks in Libya, including the Central Bank of Libya and the World Bank. The target sample in the research was designed using the convenience sampling technique, and the time period of the study was set between ٢٠١٤and ٢٠٢٢. The results of the study showed a positive and statistically significant impact of implementing Basel III instructions on the Lerner index, especially with regard to liquidity risk and IRRBB. At the same time, no significant impact of other indicators on these indicators was observed, which confirms the importance of adhering to Basel III instructions in achieving the competitiveness of banks in Libya.

Keywords: Basel III Committee, Competitiveness, Lerner Index, Regulatory variables.

١. مقدمة البحث

تُعتبر القدرة التنافسية قراراً مالياً حيوياً ضمن إطار أداء الاقتصاد العالمي، حيث يعتمد الجميع على نظام مصرفي فعّال وسليم في سياق اقتصاد فعّال. يُعتبر النظام المصرفي القلب النابض للعديد من الأنشطة الاقتصادية، ونظرًا لأهميته وحجم البنوك، يُعتبر تنظيم استقرارها المالي أمرًا حاسمًا. وفي هذا السياق، تُعتبر المنافسة عنصرًا أساسيًا يلعب دورًا هامًا في تحقيق وتعزيز استقرار المصارف مع مرور

الوقت، شهدت الأدبيات النظرية والتجريبية تطويرًا في مقاييس دراسة استقرار المصارف. ورغم أن نسب التركيز ومؤشر Herfindahl-Hirschman قد تعرضوا للانتقاد بسبب عدم قدرتهم على التقاط بشكل كافي للمنافسة، إلا أن هذا دفع نحو الاعتماد على مقاييس أخرى كمؤشر ليرنر ومؤشر بون. وتشير هذه المقاييس البديلة إلى أنها قد تكون أفضل في قياس مدى قوة المنافسة في المصارف المالية ومع ذلك، يظل تحديد مفهوم القدرة التنافسية محل نقاش مستمر في البحث الاقتصادي، حيث يتطلب التنمية المستمرة والتطوير لتلبية متطلبات السوق المتغيرة. في السنوات الأخيرة، شهدت قضية القدرة التنافسية، خاصة في سياق المنافسة المصرفية، اهتمامًا متزايدًا من قبل الأكاديميين وصناع السياسات. يُرتبط هذا الاهتمام بالدور الحيوي للقطاع المصرفي في توجيه الائتمان وتقديم خدمات الوساطة في الاقتصاد. يعزز القطاع المصرفي التنمية ويوفر وسيلة للتواصل بين المستخدمين ومقدمي رأس المال، مسهمًا في تيسير قرارات الاستهلاك عبر الزمن (Ijaz، ٢٠٢١).الأخيرة، شهدت قضية استقرار المصارف، ولا سيما في سياق المنافسة المصرفية، اهتمامًا متزايدًا من قبل الأكاديميين وصناع السياسات. يعود هذا الاهتمام إلى الأزمة المالية العالمية فحسب، بل يرتبط بالدور الحيوي للقطاع المصرفي في توجيه الائتمان وتقديم خدمات الوساطة في الاقتصاد. خدمات الوساطة المالية تشكل أساس التنمية وتربط بين المستخدمين ومقدمي رأس المال، مما يسهم في تيسير قرارات الاستهلاك عبر الزمن (Ijaz, 2021).

وفي إضافة إلى ذلك، كشفت الأزمات المالية الأخيرة عن عدم توافق السياسات مع الإطار التنظيمي السابق للإشراف المصرفي، خاصةً بازلII ، وهدف تحقيق القدرة التنافسية تم تجاهل بعض الأبعاد الحيوية ومخاطر الغياب عن القدرة التنافسية المالية، وهي مشكلتان نشأتا من مصادر متنوعة. يبدو أن التركيز الأحادي البعد على متطلبات كفاية رأس المال، بهدف معالجة مخاطر الملاءة المالية البنوك، غير كاف لضمان مرونة النظام المالي، لضمان استقرار المصارف وبالتالي استقرار الاقتصاد الشامل. يجب حسم تحديد مصادر المخاطر النظامية في النظام المالي،

والنظر في العوامل التي تحفزها. هذا يتطلب نهجًا متعدد الأبعاد لتحقيق قدرة تنافسية مالية شاملة، يتجاوز التركيز الضيق على مجرد متطلبات القدرة التنافسية، تتطلع لجنة بازل للرقابة المصرفية(BCBS) ، من خلال تحديث اتفاقية بازلIII ، إلى التعامل بفعالية مع التحديات المرتبطة بالقدرة التنافسية المالية للبنوك في سياق المنافسة المصرفية. يهدف الاتفاق إلى سد الفجوات الحالية من خلال عملية تطوير شاملة، تشمل دراسة متعمقة لأبعاد المخاطر النظامية. يتضمن الإطار الجديد تحديدًا أكثر دقة لمفهوم رأس المال وتعديل متطلباته، بالإضافة إلى توسيع التنظيم التحوطي الجزئي من خلال متطلبات السيولة، مثل نسبة تغطية السيولة(LCR) ، بهدف تعزيز سوق مخاطر السيولة لدى البنوك(Krug et al., 2015) .

يتفق الإجماع على أن تحويل الإشراف المصرفي للتركيز الأكبر على تخفيف عدم الاستقرار في النظام المالي ككل يُعتبر تقدمًا أساسيًا في أجندة الإصلاح. تهدف هذه الإجراءات الاحترازية الكلية إلى تعزيز النظام المالي ضد الصدمات والحفاظ على أدائه في ظل ضغوط السوق، دون الحاجة إلى دعم طارئ من البنوك المركزية أو الحكومات، تضمنت الاتفاقية إجراءات محددة، مثل عمليات بناء رأس المال ونسبة الحد الأقصى للرافعة المالية والرسوم الإضافية على رأس المال للبنوك أو المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية. وقامت أيضًا بتقديم نسبة تغطية سيولة جديدة (LCR) وصافي نسبة تمويل مستقرة (NSFR)، مما يقلل من مخاطر السيولة والتخلف عن السداد للوسطاء الماليين. يظهر الالتزام بإدارة المخاطر، بما في ذلك مخاطر الائتمان والتشغيل والسيولة، كعناصر رئيسية لضمان استقرار المؤسسات المالية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الشامل (ASGHAR et al., 2022).

تحاول هذه الدراسة تغطية الفجوة الموجودة في الدراسات السابقة؛ وفقًا لذلك، ستساهم الدراسة الحالية من خلال القيام بما يلي:

١. تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تقديمها لعدد من المتغيرات التي تهدف بشكل أساسي لدراسة مدى تأثر القدرات التنافسية للبنوك الليبية بتطبيق تعليمات لجنة بازل III.
٢. تهتم الدراسة الحالية باختبار مستوى تطبيق تعليمات لجنة بازل III للنظام المصرفي في البنوك الليبية الحكومية والأهلية، وبذلك تسهم الدراسة في وضع نموذج واضح للبنوك للاستفادة منه في كيفية تطبيق تعليمات لجنة بازل III بشكل فعال ومفيد.
٣. تسهم الدراسة الحالية في استكشاف أبعاد لم تتطرق لها الدراسات السابقة بشكل كاف، حيث أن الدراسة الحالية تعتمد على مجموعة من المتغيرات الرقابية التي تضع حدود واضحة لتأثير المتغير المستقل على المتغيرات التابعة، حيث تعتمد الدراسة على حجم المصرف مقاسا بأجمالي الأصول، وعمر المصرف من التأسيس، بالإضافة إلى نوع الملكية (حكومي، أهلي) كمتغيرات رقابية.

تنقسم هذه الورقة الى الحالية إلى عشرة اجزاء، ويمكن النظر فيها بالطرق التالية: اولا/ المقدمة، ثانياً/ مشكلة الدراسة، ثالثا/ الإطار النظري، رابعا/ الدراسات السابقة، خامسا / منهجية الدراسة، سادسا/ نتائج الدراسة، سابعا/ مناقشة الدراسة، ثامنا/ خاتمة الدراسة، تاسعا/ التوصيات، عاشرا واخيرا/ الحدود والمقترحات للباحثين المستقبليين.

٢ـ مشكلة البحث وتساؤلاته

على مدى العقود والسنوات السابقة، شهد تطوير القطاع المالي والمصرفي اهتمامًا بالغًا من قبل السلطات في الدول العربية. أولت مختلف الجهات المختصة اهتمامًا خاصًا لتعزيز التشريعات والقوانين المصرفية، بهدف تعزيز صلاحيات وقدرات المصارف المركزية. كما ركزت هذه الجهات على تعزيز التطوير والانفتاح على النشاط المصرفي، حيث تم تفعيل إصلاحات هامة تهدف إلى توفير بيئة مناسبة للعمل المصرفي، تركزت الإصلاحات التي نفذتها الدول العربية على تعزيز الهيكل

التحتي للقطاع المالي في هذه الدول النامية، مع التركيز بشكل خاص على تطوير أنظمة المقاصة وتسوية المدفوعات. وقد عملت هذه الإصلاحات أيضًا على تعزيز جوانب مثل الاستعلام عن الائتمان وحماية الودائع، إضافةً إلى تحسين سجلات الأصول المنقولة. يعكس هذا التركيز الجاد على تعزيز القطاع المصرفي وتوفير بيئة ملائمة للأنشطة المالية في الدول العربية (عبد المنعم وزايدي، ٢٠٢٠).

تتناول مشكلة الدراسة في جوانبها الرئيسيتين، الأولى تركز على قياس مدى تطبيق تعليمات لجنة بازل III، بينما الجانب الثاني يتعلق بقياس القدرة التنافسية في البنوك والمصارف الليبية. تأتي أسباب البحث لتكون توجيهًا للتعرف على الدور الذي تلعبه تعليمات لجنة بازل III في تحسين زيادة القدرة التنافسية في البنوك، سواء كانت حكومية أو خاصة، في ليبيا.

ومن خلال النتائج التحليلية للدراسة، يمكن إيجاد نموذج كمي يسهم في فهم العلاقة بين تطبيق تعليمات لجنة بازل III والقدرة التنافسية. يتناول التحليل تغيرات البيئة المصرفية وكيف تؤثر على القدرة التنافسية، مع دراسة التحولات والتطورات التي شهدتها الدولة، سواء من الناحية المالية أو المصرفية نتيجة الأحداث الداخلية. وتُعتبر هذه العناصر أساسية لتطوير نشاط المصارف في ليبيا، حيث تقدم نتائج الدراسة إمكانية مساعدة صناع القرار في زيادة القدرة التنافسية.

وبناًء على ذلك، تسعى الدراسة للوقوف على الاسباب التي من شأنها تحسين القدرة التنافسية في البنوك الليبية الحكومية والأهلية، حيث يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات الاتية:

- **السؤال الاول : ماهي درجة تطبيق تعليمات لجنة بازل III ومستوى القدرة التنافسية في البنوك الليبية؟**

- **السؤال الثانى : ما هو حجم الاثر الناتج من تطبيق تعليمات لجنة بازل III على القدرة التنافسية؟**

٣-هدف البحث

يستهدف البحث بيان المؤشرات التي تفسير التغير في القدرة التنافسية لاسيما أن للاقتصاد الليبي خصوصية نظراً للأحداث التي تعرضت لها الدولة.

٤-أهمية البحث

تتمثل الأهمية **الأكاديمية** للبحث في اعتماده على مجموعة متميزة من الدراسات السابقة التي تتوافق بشكل كبير مع موضوع البحث ومتغيراته حيث يعبر نموذج الدراسة عن العلاقة بين تعليمات لجنة بازل والقدرة التنافسية في ظل متغيرات رقابية (ضابطة) تتمثل في حجم المصرف وعمر المصرف ونوع الملكية.

كما تتمثل الأهمية **العملية** في فهم العلاقة بين تعليمات لجنة بازل III والقدرة التنافسية وتوجية السياسات واتخاذ القرارت المستنيرة، في مجال السياسات المالية المصرفية.

٥-فرض البحث

انطلاقا من مشكلة البحث فانة ومن خلال استقراء الد راسات السابقة فقد تشكلت فرض البحث على النحو التالى:

يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق تعليمات لجنة بازل III على القدرة التنافسية.

٦- حدود البحث

تم تصميم حدود الدراسة وفقاً لكل من الجانب النظرى والجانب العملي الى حدود موضوعية ومكانية وزمنية

الحدود الموضوعية : تتم دراسة الإطار المفاهيمى للجان بازل والقدرة التنافسية.

الحدود المكانية: المصارف الليبية-دولة ليبيا
الحدود الزمنية: تم تطبيق الدراسة التحليلية في الفترة من ٢٠١٤-٢٠٢٢.

٧- الإطار المفاهيمي والدراسات السابقة

٧-١ :الإطار المفاهيمي

تأثير المنافسة المصرفية على القدرة التنافسية يشكل محور دراسات السياسات الاقتصادية خلال العقدين الماضيين. وفقًا للنظريات التقليدية، يعتبر الأنظمة المصرفية القوية في المنافسة والتي تتمتع بتوزيع تركيبة أوسع عرضة للعدم مع القدرة التنافسية. ومع ذلك، تقدم الرؤية البديلة وجهة نظر تشير إلى أن الأنظمة ذات التنافسية القوية والتركيز الأقل تظهر استقرارًا وقدرة على المنافسة أفضل خلال الأزمات الاقتصادية. في السياق ذاته، أظهر الاهتمام الكبير من السلطات في الدول العربية بتطوير القطاع المصرفي والمالي، حيث شهدت تطورات قانونية وتشريعية لتمكين المصارف المركزية وتعزيز الانفتاح على النشاط المصرفي. كما ركزت الإصلاحات على توفير بيئة ملائمة للعمل المصرفي وتطوير البنية التحتية للقطاع المالي في تلك الدول. ورغم التحديات الاقتصادية في ليبيا، يعبر التقرير عن سيطرة الدولة على القطاع المصرفي بنسبة كبيرة، وتسلط الضوء على ضعف التمييز في النظام المصرفي الليبي، مع التأكيد على أهمية إيجاد حلول لتحسين تعزيز القدرة التنافسية (Fu, 2014).

إن تأثير إصلاحات استقرار الاقتصاد الكلي قد ساهم بفعالية في خلق بيئة مناسبة لتطوير القطاع المصرفي في الدول العربية. وشكلت الإصلاحات الاقتصادية العربية عاملًا رئيسيًا في رفع مستوى ربحية وكفاءة المؤسسات المالية، مما ساهم في تحسين تخصيص الموارد خلال العقدين الماضيين. كانت الدول العربية تسعى بثبات نحو إصلاح وتحرير القطاع المصرفي، وذلك في إطار إصلاحات اقتصادية شمولية بدأت في أواخر الثمانينيات. شملت هذه الإصلاحات تعزيز المنافسة المصرفية، وإعادة هيكلة القطاع

المصرفي، وتقوية رؤوس الأموال، وخصخصة المؤسسات المالية، وتيسير وجود بنوك أجنبية. ولاحظنا أيضًا التزام الدول العربية بتطبيق المعايير الدولية للحفاظ على السلامة المصرفية والقدرة التنافسية (عبد المنعم وزايدي، ٢٠٢٠).

تعتبر اتفاقية بازل III من الأهمية القصوى، حيث تمثل جزءًا رئيسيًا في الأجندة التنظيمية العالمية لتطوير نظام مالي آمن ومقاوم للأزمات. تقوم هذه الاتفاقية بتعزيز التنظيم وإدارة المخاطر في الصناعة المصرفية، وتمنع المخاطر المفرطة التي يمكن أن تشكل تهديدًا للاقتصاد. كما تسعى الاتفاقية لتعزيز قدرة البنوك على تحمل التحديات الاقتصادية. وتُعزز الشفافية والإفصاح في البنوك، وتطلب من الصناعة المصرفية تحسين جودة رأس المال وزيادة معاييره. تسلط الأضواء على أهمية اتفاقية بازل III في إدارة المخاطر المالية وتعزيز القدرة التنافسية في النظام المصرفي (Ozili, 2019).

وبناًء على ذلك، يناقش هذا الفصل المفاهيم العامة التي تتطرق لها الدراسة بشكل موضوعي في إطار التعرف على أثر تطبيق ما جاءت به تعليمات لجنة بازل III على تحسين القدرة التنافسية في البنوك الليبية الحكومية والأهلية خلال الفترة من العام ٢٠١٠ إلى ٢٠٢١.

٧-١-١ :لجنة بازل

•لجنة بازل I

اسست لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام ١٩٧٤ في إطار استجابة لفشل كبير في أسواق العملات والأسواق المصرفية على مستوى العالم. وفي يوليو ١٩٨٨، تم تنفيذ أول اتفاقية بازل (بازل I)، التي كانت تركز بشكل خاص على مخاطر الائتمان وتفرض على البنوك النشطة دوليًا الاحتفاظ بحد أدنى من إجمالي رأس المال يساوي ٨٪ من الأصول المعدلة حسب المخاطر(Persson and Marcusson, 2019) .

في الثمانينيات من القرن الماضي، أثارت انخفاضات في نسب رأس المال وتزايد المخاطر الدولية اهتمام لجنة بازل. كان هناك تبادل للمخاوف بين البلدان بسبب اختلافات متطلبات رأس المال، مما أدى إلى إنشاء اتفاقية بازل I بهدف تعزيز استقرار وسلامة النظام المصرفي الدولي وتقليل عدم المساواة في القدرة التنافسية بين البنوك (Aljaber and Al-Tamimi, 2021).

منذ إصدار بازل I، تم تطوير الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي كنسبة من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر. وقد تناول الاتفاق الأول في مخاطر الائتمان وتم تعديله ليشمل أيضًا مخاطر السوق. كما قدمت الاتفاقية إطارًا عمل متجانسًا على المستوى الدولي لتنظيم رأس المال، وذلك ردًا على التدويل المتزايد في الصناعة ورسملة البنوك الدولية (Persson and Marcusson, 2019).

تظهر الأدلة التجريبية زيادة في نسب رأس المال المرجحة بالمخاطر بعد إصدار الاتفاق، ولكن من غير الواضح ما إذا كانت البنوك قد استوفت التنظيم الجديد عن طريق زيادة رأس المال أو تقليل المخاطر وبالتالي الانكماش في أصولها (Alfouhaili, 2021).

اتفاقية بازل I، المبرمة في عام ١٩٨٨، كانت ذات تركيز أساسي على التعامل مع مشكلة مخاطر الائتمان التي كانت حادة في ذلك الوقت. كانت هناك معرفة واسعة بوجود عدة أسباب لفشل البنوك، ولكن كان التصور العام والدقيق يشير إلى أن مخاطر الائتمان كانت التهديد الرئيسي. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك قلق بشأن انخفاض مستويات رأس المال بين البنوك الدولية. تطورت اتفاقية بازل I مع مرور الوقت وأدخلت تحسينات ضرورية، بما في ذلك التعامل مع مخاطر السوق (Barnes, 2019).

تكمن أهمية بازل I في دورها المحوري في استقرار النظام المصرفي الدولي، من خلال تعزيز رأس المال الكافي وتحسين الإشراف على البنوك في الدول

المشاركة. بعد تنفيذ هذه الاتفاقية، شهدت الصناعة المصرفية تطورات سريعة وتحولات في السوق المالية، مما دفع البنوك إلى البحث عن بدائل لتغطية التعرض للمخاطر(Oyetade, 2020) .

تُقسم مبادئ اتفاقية بازل I إلى أربع ركائز، حيث تركز على مكونات رأس المال وأوزان المخاطر والنسب المستهدفة والاتفاقيات الانتقالية والتنفيذية. تحققت أحد أهداف الاتفاقية بوضع إرشادات دولية للحد الأدنى من رأس المال للأنظمة المصرفية العالمية، مما سهل تلبية كفاية رأس المال وربطها بفعالية بمخاطر الائتمان(Jong, 2019) .

- **لجنة بازلII**

في عام ٢٠٠٤، أطلقت اللجنة اتفاقية بازل II، وهي إطار جديد يهدف إلى تحسين طريقة انعكاس متطلبات رأس المال وتوفير الأدوات الضرورية للتكيف مع التغيرات في السوق. بازل II لم تغير نسبة كفاية رأس المال واحتفظت بمتطلبات قاعدة رأس المال لبازل I، ولكنها قدمت معايير مفصلة لمعالجة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.

اتفاقية بازل II تتألف من ثلاث ركائز رئيسية: الركيزة الأولى تتعلق بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال؛ الركيزة الثانية تركز على السلطات الإشرافية للسلطات التنظيمية؛ والركيزة الثالثة تتناول انضباط السوق. توقعت اللجنة أن توفر اتفاقية بازل II مزيدًا من الفوائد في تعزيز قدرة البنوك والمشرفين على إدارة المخاطر وتحسين القدرة التنافسية (Oyetade, 2020).

تقيم بازل II مخاطر الائتمان باستخدام نهجين مختلفين وتعطي البنوك حرية اختيار النهج الذي يناسب حجم وخصائص مخاطرها. بالإضافة إلى ذلك، تُظهر الركيزة الثالثة من الاتفاقية الاهتمام بمخاطر التشغيل، حيث يتاح للبنوك استخدام نهجين مختلفين لتقييم وحساب رأس المال المختلف تبعًا لحجم مخاطر التشغيل التي تواجهها.(Aljaber and Al-Tamimi, 2021)).

اتفاقية بازل II، التي تم إطلاقها في عام ٢٠٠٤، لم تعدل تعريف رأس المال المقدم في الاتفاقية السابقة (بازل I)، ولم ترفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال (التي استمرت عند ٨٪). ومع ذلك، قامت الاتفاقية بتقديم هيكل أكثر تعقيدًا بناءً على انتقادات وجهت للاتفاق السابق. تضمنت التعديلات المفرطة للبنوك في تصميم الاتفاقية الثانية، مما أدى إلى "استيلاء" النظام المصرفي على المنظم. وثارت قضايا أخرى حول تنفيذ القواعد في مختلف البلدان، مما أدى إلى عدم تجانس التنفيذ وتقليل فعالية بازل II (Alfouhaili, 2021) .

تمكنت البنوك بموجب بازل II من اختيار نهج لتقدير تعرضها للمخاطر، مما أدى إلى انخفاض في رأس المال الذي كانت بعض البنوك ملزمة بالاحتفاظ به. على الرغم من أن استخدام النهج القياسي كان يناسب البنوك الصغيرة، إلا أن البنوك الكبيرة اعتمدت بشكل أكبر على النهج القائم على التصنيف الداخلي. كما أثارت المنهجية الأساسية (القيمة المعرضة للخطر) انتقادات بسبب الافتراضات القوية ونقاط الضعف في دمج المخاطر.

نتيجة لتحسينات بازل II واستجابةً لتطورات في السوق، أطلقت لجنة بازل III، التي تسعى لتحسين الإطار التنظيمي للقطاع المصرفي الدولي. تركز بازل III على تحسين مرونة البنوك لتقليل مخاطر الصدمات وتعزيز الشفافية. يتيح للبنوك اختيار نهج لحساب مخاطر الائتمان بما في ذلك النهج الموحد والنهج القائم على التصنيف الداخلي(Alfouhaili, 2021).

- **لجنة بازل III**

اتفاقية بازل III تم تطويرها بسبب الأزمة المالية العالمية، وتهدف إلى تعزيز التنظيم في الصناعة المصرفية، وتعتمد على الاتفاقيات السابقة بازل ١ و٢. تشمل ثلاثة مبادئ رئيسية: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، ونسبة الرافعة المالية، ومتطلبات السيولة. تهدف الاتفاقية إلى تحصين المصارف ضد الأزمات المالية

وتعزيز قدرتها على تحمل الخسائر دون تدخل حكومي. وتهدف الإصلاحات المقترحة بموجبها إلى زيادة متطلبات رأس المال وتحسين جودته لضمان تحمل الصناعة للتقلبات الاقتصادي (Ozili, 2019) .اتفاقية بازل III تمثل تقدمًا كبيرًا مقارنة باتفاقية بازل الثانية، خاصة فيما يتعلق بتوفير رأس مال عالي الجودة. حيث كانت اتفاقية بازل الثانية تتبع اتجاهات دورية ولكنها لم تكن ملائمة بما فيه الكفاية في تحقيق مستويات ملائمة من الرأسمال التنظيمي، ولم تحتوي على أحكام واضحة بشأن أنظمة الحل. بالمقابل، اتفاقية بازل III تعتبر نهجًا شاملاً لإدارة مخاطر البنوك، مع التركيز على الدفاتر المصرفية والتجارية(Ramlall, 2018) .

أضافت اتفاقية بازل III الأزمة المالية لعام ٢٠٠٧ إلى الاعتبارات، نظرًا للتراكم المفرط للرافعة المالية خارج الميزانية العمومية. وتركز الاتفاقية على زيادة جودة رأس المال التنظيمي، من خلال الاعتراف بالمكاسب والخسائر غير المحققة على الأوراق المالية المتاحة للبيع، وذلك لتحسين تتبع القيمة العادلة وتقليل التقلبات الدورية لمعايير رأس المال التنظيمي.من خلال فرض مخصصات لمخازن رأس المال وتطبيق نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، تسعى اتفاقية بازل III إلى تحسين إدارة المخاطر والحوكمة المصرفية، وتعزيز الشفافية والإفصاح المصرفي، بهدف تعزيز المرونة والقدرة على استيعاب الصدمات المالية والاقتصادية وتقليل مخاطر تحويلها إلى الاقتصاد الحقيقي(Ramlall, 2018) .

وبالتالي، فإن اتفاقية بازل III تعد من المعايير التنظيمية العالمية الجديدة التي تهدف إلى تعزيز كفاية رأس المال والسيولة المصرفية، وتحسين إدارة المخاطر والحوكمة المصرفية، وتقليل التقلبات الاقتصادية الدورية (إسماعيل ومحمود، ٢٠٢١).

اتفاقية بازل III تعتمد على **خمسة محاور أساسية لتعزيز الأنظمة المصرفية وحمايتها، وتشمل هذه المحاور:**

المحور الأول: يهدف إلى تحسين نوعية وشفافية التعامل مع المصارف، من خلال تحديد مفهوم رأس المال الأساسي والذي يشمل الرأسمال المكتتب والرباح غير الموزعة مع الأدوات غير المشروطة التي يمكنها استيعاب الخسائر والتعامل معها فور حدوثها.

المحور الثاني: يقتصر دور رأس المال المساند على الأدوات المقيدة لفترة زمنية محددة وقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو أي معاملات للغير على المصرف.

المحور الثالث: يدرج نسبة الرفع المالي لتحديد حد أقصى لتزايد نسبة الديون في الأنظمة المصرفية، مما يساعد في تحسين إدارة المخاطر وتوفير مصادر تمويل مستقرة للمصارف.

المحور الرابع: يهتم بمنع البنوك من اتباع سياسات إقراض غير مناسبة، وذلك للحفاظ على استقرار النظام المصرفي وتفادي التدهور الاقتصادي.

المحور الخامس: يركز على أهمية السيولة في النظام المصرفي، من خلال إقرار معايير لتغطية السيولة وقياس السيولة المتوسطة والطويلة المدى (بو بكر، ٢٠١٤).

تأثير تطبيق معايير بازل III على البنوك وعمليات الاستثمار يتضمن بعض القضايا المعقدة، مثل زيادة متطلبات رأس المال المطلوب والتحديات في تقدير الودائع المستقرة. ومع ذلك، يلعب الإطار التنظيمي الجديد دورًا حاسمًا في ضمان استقرار ومرونة المؤسسات المالية وتعزيز الثقة في النظام المصرفي (Rasheed and Abdullah, 2022).

٧-١-٢: القدرة التنافسية

القدرة التنافسية للمؤسسات تعكس درجة نجاحها في تحقيق أهدافها والحفاظ على ميزتها التنافسية وحصتها في السوق. تحقيق الميزة التنافسية يشمل اكتساب

مواقع تنافسية صعبة التقليد وتحسين الكفاءة والجودة وزيادة الحصة السوقية والإنتاجية وتطوير الخدمات. في القطاع المالي، تتمثل القدرة التنافسية للمؤسسات المالية في توفير خدمات عالية الكفاءة وسهولة الوصول إليها، واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتقديم خدمات مميزة. تتجلى المنافسة بين المؤسسات المصرفية كعامل أساسي للاستقرار المالي، وتطوير مقاييس مثل مؤشر Lerner Index ومؤشر Boone indicator يعزز فهمنا لمستوى المنافسة في القطاع. الميزة التنافسية تعكس الخصائص التميزية التي تمكن المؤسسات من تفوقها وجذب العملاء، وتستلزم وجود نظام إداري وبشري فعّال(Ijaz, 2021) .

تعرف الميزة التنافسية بأنها الوسيلة التي يمكن من خلالها للمؤسسة التفوق على المنافسين، حيث تنفرد بخصائص لا يستطيع المنافسون تقليدها، وتميزها وابتكارها يساعدها على جذب العملاء وزيادة حصتها في السوق. ولتحقيق الميزة التنافسية، يجب أن تعمل المؤسسة على تطوير القدرات والكفاءات الداخلية، والاستفادة من النظام الإداري والبشري بشكل متناسق. بالإضافة إلى ذلك، تُعرف قدرة المؤسسات المالية على القدرة التنافسية بقدرتها على تقديم خدمات متميزة تساعد العملاء وتسهم في نجاح المؤسسة في السوق المالي. تحقيق القدرة التنافسية يستلزم الفعالية والكفاءة المستمرة والتميز عن المنافسين. تُعتبر القدرة التنافسية عنصراً هاماً في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية، حيث تساهم في استقطاب العملاء وزيادة حصة السوق وتحقيق الأرباح المستدامة للمؤسسة (محمود وعلي، ٢٠٢٠).

تعكس القدرات التنافسية للمؤسسات المالية عنصرًا أساسيًا في التفوق على المنافسين في الأسواق المالية، وتشمل هذه القدرات عدة جوانب مهمة:

١ـ القدرات المعلوماتية: تشمل الأنظمة المعلوماتية والاتصالات التي تمكن المؤسسات المالية من التواصل الفعال مع العملاء.

٢- القدرات التنظيمية: تتضمن القدرات على تنظيم هيكل مرن وفعّال يسهل التواصل مع العملاء ويساعد في تدفق المعلومات بشكل سريع.
٣- القدرات الإنتاجية: تتعلق بوجود أنظمة فعالة للإنتاج والتطوير داخل المؤسسة.
٤- القدرات التمويلية: تتمثل في توفير موارد مالية موثوقة وآمنة بشكل دائم.
٥- القدرات التسويقية: تشمل تقنيات وأنظمة تسويقية تتيح للمؤسسات التواصل مع الأسواق وتلبية احتياجات العملاء.
٦- القدرات البشرية: تتعلق بالكفاءات المدربة والمتميزة للموظفين في تنفيذ الاستراتيجيات وتحقيق الميزة التنافسية.
٧- القدرات القيادية: تتضمن القيادات ذات الرؤية الاستراتيجية والخطط الواضحة التي تدعم الابتكار والتطوير.
هذه القدرات تساهم في بناء ميزة تنافسية قوية تمكن المؤسسات المالية من التميز والاستمرارية في السوق المالي (عمر، ٢٠١٤).

القدرات التنافسية للمؤسسات المالية تعتبر عنصرًا أساسيًا لتحقيق الأهداف المنشودة، وتتضمن عدة خصائص أساسية:
١- الاستمرارية: تعتمد الميزة التنافسية على استخدام الموارد بشكل فعّال لضمان الاستمرارية والتطور في المستقبل.
٢- عدم التقليدية: يجب أن تكون القدرات التنافسية صعبة التقليد لضمان عدم قدرة المنافسين على تكرارها بسرعة.
٣- إمكانية تحويل الموارد: يمكن للمؤسسات دعم ميزتها التنافسية عبر الحصول على الموارد اللازمة أو تقليد الموارد الناجحة.
٤- التنمية الذاتية: تعتمد المؤسسات على الكفاءات التنظيمية العالية لتطوير استراتيجيات تنافسية فريدة وغير قابلة للتقليد.

هذه الخصائص تعمل كمحددات أساسية لبناء ميزة تنافسية تساهم في نجاح المؤسسات المالية في الأسواق المالية.

٧-١-٣: مقياس Lerner Index

يتألف مؤشر ليرنر (Lerner Index) من نسبة تباين السعر من التكلفة الحدية إلى السعر. يُستخدم هذا المؤشر لاستنتاج قوة السوق لدى المؤسسات، حيث يكون صفرًا في الأسواق التنافسية، وإيجابيًا (حتى واحد بشكل نظري) في الأسواق ذات القوة السوقية، حيث تحدد الشركات الأسعار فوق التكلفة الحدية. يُعد مؤشر Lerner ميزة، حيث يوفر مقياسًا لقوة السوق على مستوى المؤسسة، وبالتالي يمكن استخدامه لفصل السلوك بين المؤسسات في نفس الصناعة (Chaffai and Coccorese, 2021).

تعريف مؤشر Lerner-Index يعتمد على الفرق بين السعر والتكلفة الحدية، ولكن لا يتم مراقبة الأسعار أو التكاليف الهامشية مباشرة. في بعض المصارف، يتم تعريفه على أنه الفرق بين صافي الأرباح والتكاليف المالية، مقسومًا على المبيعات، داخل كل صناعة وكل سنة. في الأسواق التنافسية، يتم إلغاء أرباح التشغيل بالتكاليف المالية، مما يؤدي إلى قيمة مؤشر ليرنر تقترب من الصفر. ومع زيادة الاختلاف، يشير مؤشر Lerner-Index إلى سوق غير منافسة للغاية. يمكن مراقبة هذه الكميات مباشرة في بيانات المحاسبة الخاصة بالمصارف، باستثناء التكاليف المالية التي تتحملها كل مؤسسة(Fullman, 2022) .

في سياق المنافسات الاحتكارية، يمكن تقدير مؤشر Lerner Index بواسطة المعادلة التالية:

$$\textbf{Lerner Index} = (P - MC) / P$$

حيث (P) يمثل متوسط السعر أو الدخل للمؤسسة المصرفية، و(MC) يشير إلى التكلفة الحدية. يُعتبر مؤشر Lerner Index مؤشرًا على درجة الاحتكار، حيث يعكس الفارق بين سعر المؤسسة وتكلفة هامشية بمعدل إخراج الربح. يشير الاختلاف الكبير بين (P) و(MC) إلى وجود قوة احتكارية أكبر لدى المؤسسات.

تختلف قوة الاحتكار لكل مؤسسة بناءً على قدرتها على تحديد الأسعار وفقًا لمرونة الطلب. يُعتبر مؤشر Lerner Index معيارًا لقياس القوة الاحتكارية ويُستخدم في مناقشة اقتصاديات الرفاه في الاحتكار. يعتبر هذا المؤشر الأمثل الاجتماعي في بيئة منافسة مثالية، حيث يهدف إلى حماية المؤسسات وتعزيز القوى لكل مؤسسة.

٢-٧: الدراسات السابقة

تعتمد التنمية الاقتصادية القدرة التنافسية في البلدان النامية بشكل كبير على سلامة المؤسسات المالية. أظهرت الأزمة المالية العالمية في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠ ضرورة مراجعة إصلاحات اتفاقية بازل لبناء نظام مالي أكثر استقرارًا في المستقبل. تتسبب الضغوط المالية في آثار ضارة، مثل عرقلة نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار، وتقليل معدل الخصم، وارتفاع مستوى التوظيف، وتقليل القوة الشرائية في البلدان النامية. وتتراوح احتمالية حدوث أزمة مصرفية سنويًا بين ٤-٥٪ في البلدان المتقدمة والنامية، مما يمكن أن يؤدي إلى اختلال التوازن الاقتصادي على مستوى العالم(Asghar et al., 2022) .

يعتبر القطاع المالي من أهم القطاعات الاقتصادية على المستوى العالمي، نظرًا لدوره الحيوي في أسواق المال والبورصات وحركة التجارة الدولية. شهد القطاع المصرفي تطورات عديدة نابعة من الابتكارات المالية والتطورات التكنولوجية في العصر الحالي، مما زاد من حدة المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية المختلفة، وزاد من حجم المخاطر التي تواجهها. هذا الوضع دفع المؤسسات المصرفية والمالية إلى اتخاذ إجراءات لمواجهة وإدارة تلك المخاطر، وقد استجابت لذلك بابتكار أساليب وتقنيات مالية جديدة لتقليل المخاطر والتحكم فيها وتجنبها قبل حدوثها (غانية ومخزومي، ٢٠١٥).

أظهرت الأزمات المالية الأخيرة عدم تناسق السياسات في الإطار التنظيمي السابق للإشراف المصرفي، خاصة فيما يتعلق بتعليمات ومقررات اتفاقية بازل II،

وتحقيق الهدف المرجو من القدرة التنافسية. يعود القصور الحالي بشكل رئيسي إلى تجاهل الأبعاد المهملة للمخاطر النظامية، مثل الدقة ومخاطر النظام، التي تأتي من مصادر متعددة. يبدو أن النهج التنظيمي الحالي، الذي يركز بشكل أساسي على متطلبات كفاية رأس المال، غير كاف لضمان مرونة النظام المالي. لذا، يتطلب تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي تحديد مجموعة كاملة من مصادر المخاطر النظامية في النظام المالي والعوامل التي تدفعها(Krug et al., 2015).

تمثل الاستقرار المصرفي وسلامة النظام المصرفي العالمي أهدافاً رئيسية يسعى إليها النظام المصرفي من أجل التكيف مع التطورات والمتطلبات المتغيرة في البيئة المصرفية والمالية. في هذا السياق، قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) بتعديل مقرراتها الصادرة بين عامي ١٩٩٦ و٢٠١٠ لتشمل إصلاحًا شاملاً يُعرف باسم بازل III، بهدف تعزيز الاستقرار المصرفي وتعزيز قدرة النظام المصرفي على التصدي للأزمات المالية(صالح ورحال، ٢٠١٣).

تضمنت التعديلات التي أدخلتها اتفاقية بازل III معالجة الفجوات السابقة من خلال توسيع نطاق دراسة المخاطر النظامية وتحسين تعريف رأس المال ومتطلباته. كما اهتمت الاتفاقية بتعزيز متطلبات السيولة لدى البنوك من خلال مثلث تغطية السيولة (LCR)، بهدف تعزيز قدرة البنوك على التعامل مع صدمات السيولة. بالإضافة إلى ذلك، شددت الاتفاقية على ضرورة إعادة توجيه الإشراف المصرفي للتركيز على التخفيف من عدم الاستقرار في القدرة التنافسية بشكل عام، وذلك من خلال اعتماد أدوات تنظيمية احترازية لتعزيز المرونة والاستقرار(Krug et al., 2015).

عدة دراسات سابقة قد أسهمت في توضيح دور تعليمات لجنة بازل III في تحقيق قدرة البنوك والمؤسسات المالية على التنافس، خاصة في ضوء التطورات الأخيرة في القطاع المالي. استنادًا إلى هذا السياق، يركز هذا الفصل على دراسة العلاقات بين المتغيرات المختلفة، ويتتبع نتائج الدراسات السابقة التي ركزت على هذه العلاقات.

تطبيق تعليمات اتفاقية بازل III بشكل شامل ومتكامل يمكن أن يساهم في تحسين الوضع المالي للمصارف على الصعيدين الدولي والمحلي من خلال زيادة كمية رأس المال المتاح وتحسين نوعيته، وتوفير تغطية أفضل للمخاطر. كما يسهم في خفض مستوى الرافعة المالية من خلال إدخال نسبة الرافعة المالية للدعم، وزيادة تغطية السيولة على المدى القصير. بالإضافة إلى ذلك، يعزز تطبيق هذه التعليمات التمويل المستقر للميزانية العمومية على المدى الطويل، ويعزز قدرة المصارف على تحمل المخاطر بشكل أفضل. وبالتالي، يوفر تطبيق تعليمات اتفاقية بازل III تدابير لتعزيز تراكم رأس المال القادر على التعامل مع فترات الضغط، مما يساعد في استعادة قدرة المصارف على التنافس بفعالية أكبر في المنافسة العالمي (Wodi, 2011).

- دراسة (Wodi, 2011) بعنوان "Cost implications of compliance with Basel III and competitiveness of internationally active banks"

هدفت الدراسة إلى فهم الآثار المرتبطة بتكاليف الامتثال لاتفاقية بازل III على قدرة المصارف النشطة دوليًا على التنافس، وكذلك إلى تقييم قدرة البنوك الإسلامية على تطبيق تلك التعليمات واستفادتها منها. جمعت الدراسة البيانات من التقارير السنوية للبنوك النشطة دوليًا، مع التركيز على عينة من البنوك في عدة دول من بينها الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وألمانيا، وإيطاليا، وإسبانيا، وأستراليا، بالإضافة إلى بعض البنوك الإسلامية. أظهرت الدراسة أن الامتثال لاتفاقية بازل III أصبح نقطة بيع فريدة وميزة تنافسية للبنوك، ورغم التكاليف المرتبطة به، يمكن أن يكون من غير المفيد لأي بنك نشط دوليًا جاد أن يكون غير ممتثل بحلول عام ٢٠١٩.

- دراسة (Al-Hares et al., 2013) بعنوان "Financial performance and compliance with Basel III capital standards: Conventional vs. Islamic banks"

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي وجودة رأس المال للبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك في سياق تطبيق تعليمات اتفاقية بازل III. استخدمت الدراسة بيانات مستمدة من ٧٥ بنكًا (٥٥ بنكًا تقليديًا و٢٠ بنكًا إسلاميًا) في الكويت والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وعمان وقطر والبحرين. تم استخدام النسب المالية لقياس ومقارنة أداء البنوك خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١١. أظهرت نتائج الدراسة أن أداء البنوك الإسلامية كان أفضل من البنوك التقليدية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، حيث تتمتع البنوك الإسلامية برسملة أعلى واحتياطيات سيولة أعلى، وحافظت على نمو أقوى مقارنة بالبنوك التقليدية في تلك الفترة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تطبيق تعليمات اتفاقية بازل III من شأنه تعزيز سمعة البنوك الإسلامية، وزيادة قدرتها على تحقيق ميزة تنافسية.

- دراسة (بوعشرين، ٢٠١٤) بعنوان "دور الرقابة المصرفية في دعم القدرة التنافسية للبنوك التجارية دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة المسيلة "

هدفت الدراسة إلى تحليل كيفية تأثير الرقابة المصرفية المتعلقة بتطبيق تعليمات اتفاقية بازل III على قدرة البنوك التجارية على التنافس. استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتركز على دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالإضافة إلى تحليل نظام الرقابة الداخلية في بنك BADR. أظهرت النتائج أن فعالية أي نظام للرقابة المصرفية يعتمد على مدى امتثال البنوك للمتطلبات المفروضة من السلطات الرقابية، بما في ذلك تعليمات ومقررات لجنة بازل III، والتي تعد أحد الوسائل الاستراتيجية الرئيسية التي تساعد البنوك التجارية على مواجهة تحديات المنافسة وزيادة قدراتها التنافسية.

- دراسة (حسين، ٢٠١٤) بعنوان "دراسة تحليلية للعلاقة بين استخدام نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع ERP والحد من مخاطر

الائتمان في البنوك التجارية في إطار مقررات بازل – III بالتطبيق على البنوك المصري"

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين تبنى البنوك المصرية لمقررات بازل III وتطبيقها والحد من مخاطر الائتمان وجعلها عند المستوى المقبول مما ينعكس على تحسين الأداء وزيادة الميزة التنافسية لها. استخدم الباحث قائمة استقصاء تم توزيعها على المستويات العليا في قسمي الائتمان ونظم المعلومات في البنوك المصرية، كما استخدمت مجموعة من الأساليب الإحصائية لاختبار فروض البحث التي تتناول تأثير تبنى البنوك المصرية لمقررات بازل III وقدرتها على الحد من مخاطر الائتمان وتحقيق الميزة التنافسية. وأشارت النتائج إلى أن تبنى البنوك المصرية لهذا النظام يساعد على التطبيق السهل لمقررات بازل III وجعل مخاطر الائتمان عند المستوى المقبول مما ينعكس في النهاية الى تحسين الأداء في البنوك المصرية وجعلها تحقق ميزة تنافسية.

- دراسة (Oduor et al., 2017) بعنوان " Capital requirement, bank competition and stability in Africa. Review of Development Finance"

هدفت الدراسة إلى توضيح متطلبات رأس المال والميزة التنافسية والاستقرار في إفريقيا في سياق تنفيذ متطلبات معززة لكفاية رأس المال المصرفي بموجب اتفاقية بازل III، التي تهدف إلى تحسين تحقيق القدرة التنافسية. استندت الدراسة إلى جمع البيانات من ١٦٧ مصرفًا في ٣٧ بلدًا أفريقيًا. وكشفت النتائج عن عدة استنتاجات، حيث أظهرت أن زيادة تعزيز رأس المال تزيد بشكل كبير من عدم تحقيق القدرة التنافسية في أفريقيا (باستثناء البنوك الكبيرة)، مما يشير إلى أن تطبيق متطلبات رأس المال الأعلى لم يزدهر في جعل البنوك الأفريقية أكثر أمانًا. وأظهرت النتائج أيضًا أن زيادة رأس المال التنظيمي يحسن الأسعار التنافسية للبنوك الأجنبية، بينما يجعل البنوك المحلية أقل قدرة على المنافسة، ويرجع ذلك أساسًا إلى ارتفاع تكلفة الحصول

على رأس المال إضافي للبنوك المحلية والصعوبة في الاحتفاظ به مقارنة بالبنوك الأجنبية التي يمكنها الحصول على رأس مال بتكلفة أقل من الشركات الأم.

- دراسة (فضل وآخرون، ٢٠١٧) بعنوان "الاندماج المصرفي وآثره على القدرة التنافسية للبنوك دراسة حاله: (بنك النيل الازرق المشرق)"

هدفت الدراسة إلى استكشاف كيفية زيادة القدرة التنافسية للبنوك من خلال عمليات الإندماج المصرفي التي تشجع عليها توجيهات اتفاقية بازل III، بالإضافة إلى تحديد دوافع ووسائل الاندماج المصرفي وتحديد العوائق التي قد تعيق نجاح هذه العملية. اعتمد الباحث في الدراسة على إجراء دراسة تطبيقية من خلال توزيع استبيانات على الموظفين في بنك النيل الأزرق بالسودان. كما استخدم الباحث أسلوب الاحصاء الوصفي لتحليل البيانات التي تم جمعها. وأظهرت نتائج الدراسة أن الاندماج المصرفي الذي نتج عن تطبيق توجيهات اتفاقية بازل III ساهم في زيادة قدرة البنوك في السودان على تحقيق التنافسية أمام بنوك أخرى.

- دراسة (Chileshe, 2017) بعنوان " Bank competition and financial system stability in a developing economy: does bank capitalization and size matter؟"

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير المنافسة المصرفية، وحجم البنوك، والتنويع، ومستوى رأس المال على سلوك المخاطرة للبنوك التجارية في زامبيا، مع التركيز على تطبيق تعليمات اتفاقية بازل III. تمثلت منهجية الدراسة في تقدير مؤشر ليرنر، وهو مؤشر زمني يعكس قوة البنك، ومن ثم تم تحليل هذا المؤشر بالاعتماد على القوة السوقية ومتغيرات التحكم الأخرى لقياس سلامة البنوك، مثل مخاطر الائتمان والاستقرار العام (مثل Z-Score وZROE). جمعت البيانات من عينة الدراسة التي تضم بنوك زامبيا، وشملت الفترة من الربع الأول من عام ٢٠٠٥ إلى الربع الرابع من

عام ٢٠١٦. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية قوية بين تطبيق متطلبات رأس المال الصارمة بموجب اتفاقيات بازل II وبازل III، وبين تعزيز المنافسة في القطاع المصرفي.

- دراسة (Jovanovic et al., 2017) بعنوان "Cooperative banks in need of transition: The influence of Basel III on the business model of German cooperative credit institutions"

هدفت الدراسة إلى استكشاف تأثير التنظيم المالي الذي تبنته اتفاقية بازل III على التنافسية في الأعمال التجارية لمؤسسات الائتمان التعاوني القائمة. تم اعتماد نهج التثليث، الذي شمل إجراء مناقشة جماعية مع خمسة خبراء وإجراء مسح كمي بين البنوك البافارية، مستنداً إلى نتائج المناقشة الجماعية. أظهرت الدراسة أن التنظيم المالي الذي ينص عليه اتفاقية بازل III يؤثر سلبًا على القدرة التنافسية في الأعمال التجارية لمؤسسات الائتمان التعاوني القائمة، بما في ذلك الإيرادات والتكاليف والأنشطة.

- دراسة (الأصفر وبغني، ٢٠١٩) بعنوان "تحرير القطاع المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للمصارف في دعم النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)"

هدفت الدراسة إلى توضيح دور وأهمية تحرير القطاع المصرفي، كما هو منصوص عليه في إقرارات اتفاقية بازل III، في تعزيز قدرة المصارف على المنافسة ودعم النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية. استخدمت الدراسة منهجًا تحليليًا وأدوات قياسية، بما في ذلك اختبار جوهانسون لتحليل العلاقة في الأجل الطويل، واختبار السببية لجرانجر لتقدير العلاقة في المدى القريب، استنادًا إلى البيانات والإحصاءات التي تم جمعها من المصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٨. أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين

تحرير القطاع المصرفي، كما هو منصوص عليه في إقرارات اتفاقية بازل III، وزيادة قدرة المصارف التجارية في ليبيا على المنافسة.

- دراسة (Thomas et al., 2023) بعنوان " Investigating the disclosure compliance of Basel III in emerging markets: a comparative study between UAE and Indian banks "

الهدف من الدراسة هو فحص مدى امتثال البنوك لمتطلبات الإفصاح وفقًا لبازل III في الإمارات العربية المتحدة والهند، والتحقق من تأثير العوامل الاقتصادية على مستوى الإفصاح. تتضمن الدراسة مقارنة ممارسات الإفصاح بين البنوك المدرجة في الإمارات العربية المتحدة والهند، وتستخدم نماذج انحدار البيانات اللوحية لتقدير مدى الامتثال ومستوى الإفصاح بناءً على ثلاثة متغيرات السوق: الحجم والرافعة المالية وربحية البنوك المدرجة. النتائج أظهرت أن الحجم هو العامل الرئيسي المؤثر على مدى الإفصاحات، تلاه الربحية ودرجة الرافعة المالية.

- دراسة (Chiu, 2023) بعنوان " Prospects for international financial deglobalisation and its potential impact on international financial regulation"

الهدف من الدراسة هو تقديم استعراض للعولمة المالية الدولية وتأثير قرارات لجنة بازل عليها، وتحليل إمكانية تغيير التنظيم المالي الدولي. الدراسة تشير إلى أن الطبيعة المتقلبة للعولمة المالية تدعم استمرار الوضع الحالي، ولكن يمكن أن تؤثر الاستجابات السياسية للهيئات القضائية الفردية على الهيئات التنظيمية المالية الدولية. الدراسة تركز على القرارات واللوائح التي تحدد التعامل مع التنظيم المالي الدولي، وتؤكد أن التسييس الدائم للقضايا يؤثر على القرارات رغم وجود قضايا تكنوقراطية في شبكة الخبراء التنظيمية المالية الدولية.

ووفقًا للدراسات السابقة سالفة الذكر، يمكن للباحث تحديد الفرضية الثانية للدراسة، وهي أن يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق تعليمات لجنة بازل III على القدرة التنافسية.

٨-منهجية البحث وأجراءتة

٨-١: منهج البحث

تتبع الدراسة الحالية المنهج الكمي لتحقيق أهدافها في التعرف على تأثير تطبيق تعليمات لجنة بازل III على القدرة التنافسية في ليبيا. باستخدام برنامج EViews للتحليل القياسي، من خلال تحليل البيانات المعلنة بشكل رسمي من مصرف ليبيا المركزي والمصارف الليبية وبيانات البنك الدولي. يتضمن نموذج الدراسة متغيرات مستقلة للإشارة إلى القدرة التنافسية، مع مراعاة الرقابة لضبط النتائج بناءً على اختلافات البنوك في الحجم والعمر ونوع الملكية. تسعى الدراسة إلى إجراء تحليل موضوعي وتفسيري للبيانات، مستخدمةً الفلسفة الكلاسيكية في هذا السياق، التي تشير إلى الحاجة إلى منهجية جيدة التنظيم والقدرة على قياس وتحليل البيانات الإحصائية. وتتمثل تلك البينانات في البيانات التي يتم جمعها لأول مرة من مصادرها الاولية وتشمل التقارير المالية سواء على مستوى المصرف او على مستوى مصرف ليبيا المركزي او البنك الدولي، تم اختيار مجتمع الدراسة ليكون كافة المصارف الليبية لضمان أفضل تمثيل ممكن للمجتمع، وقد تم تحديد (١٩) مصرفًا بناءً على تقرير البنك المركزي الليبي تحليل السلاسل الزمنية في الفترة من العام ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٢.

وفقًا للتحليل الشامل للدراسات السابقة وفروض البحث، تم تصميم هذا النموذج بهدف سد الفجوة البحثية المتعلقة بالكشف عن مقياس القدرة التنافسية. يتضمن النموذج تعليمات مُستمدة بشكل أساسي من توجيهات لجنة بازل III، يتم التركيز في النموذج على العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية، وذلك تحت ضوء متغيرات مثل حجم المصرف، وعمره، ونوعية هيكل ملكيته. تهدف هذه الأسس البحثية إلى تحديد العلاقات والتأثيرات المتبادلة بين هذه العوامل.

٨-٢: مجتمع البحث

يمثل كافة المصارف الليبية بشكل يضمن أفضل لمفردات المجتمع حيث يشكل المجتمع ١٩ مصرف.

شكل (١): نموذج الدراسة

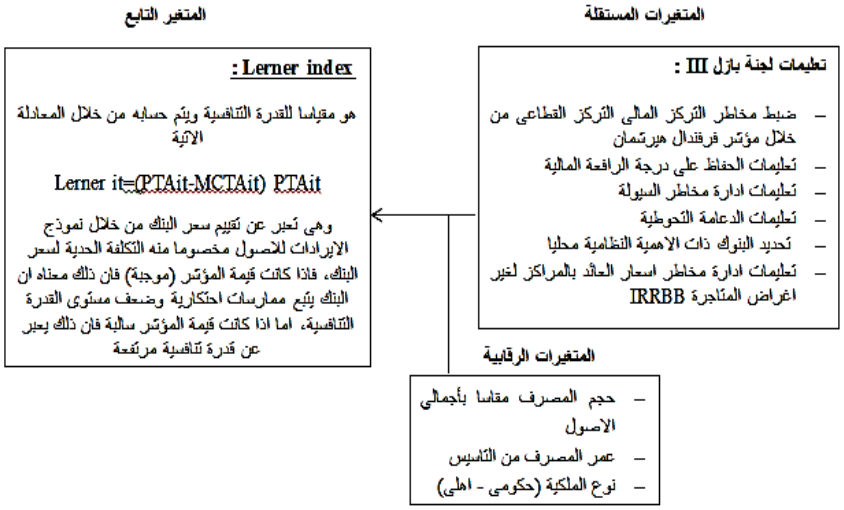

٨-٣: تعريف وقياس المتغيرات

وقد تم تطوير الفرضية من المنظور النظري حيث يستخدم هذا البحث التصميم الوصفي التفسيري لوصف العلاقة بين متغيرات البحث. ويوضح الشكل ١ إطار البحث مع متغيرات البحث.

يمكن ان نستنتج متغيرات الدراسة من خلال النموذج الاتي كما يلي:

- **المتغيرات المستقلة**: تعليمات لجنة بازلIII (ضبط مخاطر التركز المالي التركز القطاعي من خلال مؤشر فرفندال هيرشمان، تعليمات الحفاظ على درجة الرافعة المالية، تعليمات ادارة مخاطر السيولة، تعليمات الدعامة التحوطية، تحديد البنوك

ذات الاهمية النظامية محليا، وتعليمات ادارة مخاطر اسعار العائد بالمراكز لغير اغراض المتاجرة IRRBB).

- **المتغيرات الرقابية**: حجم المصرف مقاسا بأجمالي الاصول، عمر المصرف من التأسيس، ونوع الملكية (حكومي، أهلي).
- **المتغيرات التابعة**:القدرة التنافسية Lerner Index.

٤- نتائج البحث ومناقشة الفرضيات

٤-٨-١:التحليل الوصفي

يوضح الجدول١ التحليل الوصفي للمتغيرات البحثية من خلال المتوسط والحد الأدنى والحد الأقصى والانحراف المعياري. تم العثور على أن متوسط مؤشر فرفندال هيرشمان هو ٠.٠٧١٦ مع انحراف معياري يبلغ ٠.٧٥٥٦٨ وبحد أدنى وأقصى ٠.٠٠، و١٠.٢٤ على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، فإن متوسط الرافعة المالية هو ٠.٩٨٢٣ مع انحراف معياري يبلغ ١.٢٧٤٦٩ وبحد أدنى وأقصى ٠.٠٧، و٥.٥ على التوالي. علاوة على ذلك، فإن متوسط مخاطر السيولة هو ٢.٨٦١٥ مع انحراف معياري يبلغ ٢.٦٦٨٨٧ وبحد أدنى وأقصى ٠.٢٥، و١٣.٣٢ على التوالي. علاوة على ذلك، فإن متوسط الدعامة التحوطية هو ٢.٢٨٠٢ مع انحراف معياري يبلغ ٢.٧٣٤٥٨ وبحد أدنى وأقصى ٠.٢٠، و٢٣.٢٩ على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، فإن متوسط تحديد البنوك ذات الاهمية النظامية محليا هو ٢.٧٩٨٩ مع انحراف معياري يبلغ ١.٤٤٧٧٤ وبحد أدنى وأقصى ١، و٥.٥ على التوالي، علاوة على ذلك، فإن متوسط IRRBB هو ٠.٦٩٥٥ مع انحراف معياري يبلغ ٠.٦٤٢٤٢ وبحد أدنى وأقصى ٠.٠٧، ٣.٧١ على التوالي. علاوة على ذلك،علاوة على ذلك، فإن متوسط Lerner index هو -٠.٢٨٦٩ مع انحراف معياري يبلغ ٠.٧٩٣٢١ وبحد أدنى وأقصى -٢.٥٢، و٢.١٤ علي التوالي. علاوة على ذلك، فإن متوسط حجم المصرف هو ٠.٩٩٨٦ مع انحراف معياري يبلغ ٠.٠١٣٢٨ وبحد أدنى وأقصى ٠.٩٦، ١.٠٣ علي التوالي. علاوة على ذلك، فإن متوسط عمر المصرف هو ٣٠.٥٤٣٥ مع

انحراف معياري يبلغ ٢٦.٧٠١١٠ وبحد أدنى وأقصى ١.٠، ١١٥.٠٠ علي التوالي. علاوة على ذلك، فإن متوسط نوع الملكية هو ١.٧٠٦٥ مع انحراف معياري يبلغ ٠.٤٥٦٦٠ وبحد أدنى وأقصى ١.٠، ٢.٠٠ علي التوالي.

جدول ١: التحليل الوصفي للمتغيرات البحثية

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأقصى
مؤشر فرفندال هيرشمان	.0716	.75568	.00	10.24
الرافعة المالية	.9823	1.27469	.07	5.50
مخاطر السيولة	2.8615	2.66887	.25	13.32
الدعامة التحوطية	2.2802	2.73458	.20	23.29
تحديد البنوك ذات الاهمية النظامية محليا	2.7989	1.44774	1.00	5.00
IRRBB	.6955	.64242	.07	3.71
Lerner index	-.2869	.79321	-2.52	2.14
حجم المصرف	.9986	.01328	.96	1.03
عمر المصرف	30.5435	26.70110	1.00	115.00
نوع الملكية	1.7065	.45660	1.00	2.00

٨-٤-٢:اختبار افتراضات الانحدار

يتناول هذا القسم افتراضات الانحدار مثل اختبار التوزيع الطبيعي وتعدد الخطوط والارتباط التلقائي. يهدف اختبار التوزيع الطبيعي إلى التحقق من توزيع البيانات وهو أساسي لتشغيل تحليل الانحدار. كما يتناول التحقق من تعدد الخطوط الذي يتم لتجنب الارتباط العالي بين المتغيرات المستقلة. ويتم التحقق أيضًا من الارتباط التلقائي بين مصطلحات الخطأ لضمان استقلاليتها ودقة تقدير النموذج.

٨-٤-٢-١اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث

تقييم التوزيع الطبيعي للبيانات يعتبر خطوة أساسية في التحليل الإحصائي لتحديد ما إذا كانت البيانات تتبع توزيعًا طبيعيًا. في هذه الدراسة، تم استخدام طريقة الانحراف والتكور لتقييم التوزيع الطبيعي للبيانات. يقيس الانحراف عدم تماثل توزيع البيانات ويشير إلى اتجاه الانحراف، بينما يقيس التكور انحدار أو تباعد التوزيع. تباين القيم عن قيمة التوزيع الطبيعي في هذه الدراسة يدل على عدم اتباع التوزيع الطبيعي.

وبناءً على ذلك، استخدمت الدراسة تحليل انحدار GLS وارتباط Spearman كبديل لتحليل البيانات.

جدول ٢: اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث

	N	Kurtosis		Skewness	
	Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error	Statistic
مؤشر فرفندال هيرشمان	184	.356	182.072	.179	13.460
الرافعة المالية	184	.356	2.660	.179	1.887
مخاطر السيولة	184	.356	4.059	.179	1.979
الدعامة التحوطية	184	.356	24.414	.179	4.218
تحديد البنوك ذات الاهمية النظامية محليا	184	.356	-1.299	.179	.291
IRRBB	184	.356	6.668	.179	2.460
Lerner index	184	.356	1.656	.179	-.202
حجم المصرف	184	.356	-.203	.179	-.330
عمر المصرف	184	.356	1.714	.179	1.400
نوع الملكية	184	.356	-1.177	.179	-.915

٨-٤-٢-٢:اختبار الارتباط المتعدد بين متغيرات البحث Multicollinearity

يتم اختبار الارتباط المتعدد للتحقق من وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار، مما يتعارض مع شروط طريقة المربعات الصغرى. تستخدم قيم معامل تضخم التباين (VIF) لتحديد وجود مشكلة الارتباط المتعدد، حيث يشير تضخم التباين إلى درجة التعلق بين المتغيرات. قيمة VIF تزيد عن ٥ تشير إلى وجود مشكلة الارتباط المتعدد. تبينت نتائج اختبار الارتباط المتعدد في الدراسة الحالية أن قيم معامل التضخم (VIF) لجميع المتغيرات كانت أقل من ٥، مما يثبت عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد بين متغيرات البحث.

جدول ٣: اختبار الارتباط المتعدد لمتغيرات البحث

المتغير	VIF
مؤشر فرفندال هيرشمان	1.045
الرافعة المالية	1.058
مخاطر السيولة	1.318
الدعامة التحوطية	1.009
تحديد البنوك ذات الاهمية النظامية محليا	1.121
IRRBB	1.206

٨-٤-٢-٣:الارتباط الذاتي

فحص وجود الارتباط الذاتي باستخدام اختبار .Durbin-Watson يعتبر اختبار Durbin-Watsonمقياسًا للارتباط الذاتي في المتبقيات من نموذج الانحدار، حيث تتراوح قيمه بين ٠ و٤، والقيم القريبة من ٢ تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي. تُظهر نتائج اختبار Durbin-Watson لهذا النموذج قيمًا منخفضة للمتغيرات Z-Index وLerner index، حيث تكون قيمة اختبار Durbin-Watson لكل منها أقرب إلى الصفر. هذا يشير إلى وجود تتابع ذاتي إيجابي في البيانات المرتبطة بالمتغيرين.

يقدم الجدول ٤ قيم Durbin-Watson لهذا النموذج حيث ان قيمة اختبار Durbin-Watson للمتغير Lerner index هي ٠.٧٠٧. إذا نأخذ في الاعتبار النطاق العام لقيمة اختبار Durbin-Watson (بين ٠ و٤)، يمكننا أن نقول إن القيمة قريبة من ٠، مما يشير إلى وجود تتابع ذاتي إيجابي في البيانات المرتبطة بالمتغير Lerner index.

جدول ٤: اختبار الارتباط الذاتي لمتغيرات البحث

المتغيرات	Durbin-Watson
Lerner index	٠.٧٠٧

٨-٤-٣:نتائج اختبار فروض البحث

اولا، تم القيام بتحليل معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة للبحث. يظهر الجدول ٥ قيام الباحث باختبار معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة، يمكن ملاحظة ما يلي:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر فرفندال هيرشمان وLerner index، حيث أن قيمة مستوي الدلالة أقل من ٠.٠٥ (قيمة مستوي الدلالة = ٠.٠٠٠). أيضًا، هناك علاقة سلبية بين مؤشر فرفندال هيرشمان وLerner index، حيث قيمة معامل الارتباط ٠.٢٩٥-.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية وLerner index، حيث أن قيمة مستوي الدلالة أقل من ٠.٠٥ (قيمة مستوي الدلالة = ٠.٠٠٠). أيضًا، هناك علاقة إيجابية بين الرافعة المالية وLerner index، حيث قيمة معامل الارتباط ٠.٤٩٣.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة وLerner index، حيث أن قيمة مستوي الدلالة اكبر من ٠.٠٥ (قيمة مستوي الدلالة = ٠.٦٦٧).
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدعامة التحوطية وLerner index، حيث أن قيمة مستوي الدلالة اكبر من ٠.٠٥ (قيمة مستوي الدلالة = ٠.٠٧٣).
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحديد البنوك ذات الاهمية النظامية محليا وLerner index، حيث أن قيمة مستوي الدلالة أكبر من ٠.٠٥ (قيمة مستوي الدلالة = ٠.٤٤٠).

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين IRRBB وLerner index، حيث أن قيمة مستوي الدلالة أقل من ٠.٠٥ (قيمة مستوي الدلالة = ٠.٠٠٠). أيضًا، هناك علاقة إيجابية بين IRRBB وLerner index، حيث قيمة معامل الارتباط ٠.٣٨٥

جدول ٥: اختبار معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة

		١.	٢.	٣.	٤.	٥.	٦.	٨.
١. مؤشر فرفندال هيرشمان	R	1.000						
	Sig.	.						
	N	184						
٢. الرافعة المالية	R	-.169*	1.000					
	Sig.	.022	.					
	N	184	184					
٣. مخاطر السيولة	R	.056	.463**	1.000				
	Sig.	.452	.000	.				
	N	184	184	184				
٤. الدعامة التحوطية	R	.197**	-.035	.125	1.000			
	Sig.	.007	.639	.091	.			
	N	184	184	184	184			
٥. تحديد البنوك ذات الاهمية النظامية محليا	R	.319**	.162*	.297**	-.012	1.000		
	Sig.	.000	.028	.000	.867	.		
	N	184	184	184	184	184		
٦. IRRBB	R	-.209**	.009	-.525**	-.158*	-.039	1.000	
	Sig.	.004	.905	.000	.032	.600	.	
	N	184	184	184	184	184	184	
٨. Lerner index	R	-.295**	.493**	.032	-.132	-.057	.385**	1.000
	Sig.	.000	.000	.667	.073	.440	.000	.
	N	184	184	184	184	184	184	184

يوضح الجدول ٦ نتيجة الانحدار لتأثير تعليمات لجنة بازل على Lerner index:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر فرفندال هيرشمان على Lerner index، حيث أن مستوى الدلالة اكبر من ٠.٠٥ (مستوى الدلالة = ٠.٩٨٤٢).
هناك أثرًا معنويًا للرافعة المالية على Lerner index، حيث أن مستوى الدلالة أقل من ٠.٠٥ (مستوى الدلالة = ٠.٠٠٠). أيضًا، هناك تأثير إيجابي لمخاطر السيولة على Lerner index، حيث أن قيمه معامل التقديرات أكبر من الصفر (التقدير = ٠.٣٨٠٩٣٤).
هناك أثرًا معنويًا لمخاطر السيولة على Lerner index، حيث أن مستوى الدلالة أقل من ٠.٠٥ (مستوى الدلالة = ٠.٠٤٨٣). أيضًا، هناك تأثير إيجابي لمخاطر السيولة على Lerner index، حيث أن قيمه معامل التقديرات أكبر من الصفر (التقدير = ٠.٠٣٧٧٢٧).
لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدعامة التحوطية على Lerner index، حيث أن مستوى الدلالة اكبر من ٠.٠٥ (مستوى الدلالة = ٠.٦٥٤٤).
هناك أثرًا معنويًا لتحديد البنوك ذات الاهمية النظامية محليا على Lerner index، حيث أن مستوى الدلالة أقل من ٠.٠٥ (مستوى الدلالة = ٠.٠٠٠). أيضًا، هناك تأثير سلبي لتحديد البنوك ذات الاهمية النظامية محليا على Lerner index، حيث أن قيمه معامل التقديرات اقل من الصفر (التقدير = ٠.٠٩٣٦٦٧-).
هناك أثرًا معنويًا لIRRBB على Lerner index، حيث أن مستوى الدلالة أقل من ٠.٠٥ (مستوى الدلالة = ٠.٠٠٠). أيضًا، هناك تأثير إيجابي لIRRBB على Lerner index، حيث أن قيمه معامل التقديرات أكبر من الصفر (التقدير = ٠.٤١٠٨٣٣).
أيضًا، يبلغ معامل التحديد ٠.٤٥٣، مما يعني أن هذا النموذج يمكنه تفسير ٤٥.٣٪ من تباين Lerner index. يتم تقدير معادلة الانحدار على النحو التالي: Lerner index = - ٠.٧٧٦١١١ + ٠.٠٠١١٨٣ * مؤشر فرفندال هيرشمان + ٠.٣٨٠٩٣٤ * الرافعة المالية + ٠.٠٣٧٧٢٧ * مخاطر السيولة - ٠.٠٠٧٢٦٣ * الدعامة التحوطية - ٠.٠٩٣٦٦٧ * تحديد البنوك ذات الاهمية النظامية محليا + ٠.٤١٠٨٣٣ * IRRBB.

جدول ٦: نموذج الانحدار المتعدد لتعليمات لجنة بازل على Lerner index

Index Dependent Variable: Lerner				
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**المتغيرات**
0.0000	-6.076841	0.127716	-0.776111	C
0.9842	0.019829	0.059647	0.001183	مؤشر فرفندال هيرشمان
0.0000	10.70565	0.035582	0.380934	الرافعة المالية
0.0483	1.988647	0.018971	0.037727	مخاطر السيولة
0.6544	-0.448408	0.016197	-0.007263	الدعامة التحوطية
0.0041	-2.904535	0.032249	-0.093667	تحديد البنوك ذات الاهمية النظامية محليا
0.0000	5.450027	0.075382	0.410833	IRRBB
			0.452975	R-squared
			0.434432	Adjusted R-squared
			24.42804	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

يقدم الجدول ٧ تحليل التأثير الثابت مقابل العشوائي الذي تم إجراؤه باستخدام اختبار .Hausman أشارت النتائج إلى أن مستوى الدلالة لاختبار Hausman كانت ٠.٠٠١٦ (القيمة الاحتمالية > 0.05) مما يشير إلى أن نموذج التأثير الثابت هو الخيار الأنسب لتأثير تعليمات لجنة بازل على Lerner index. يمكن أيضًا ملاحظة أن هناك تأثيرًا ذو دلالة إحصائية لمؤشر فرفندال هيرشمان، وIRRBBعلى Lerner index باستخدام التأثير الثابت، حيث تقل مستوى الدلالة عن ٠.٠٥.

جدول ٧: اختبار Hausman لتأثير تعليمات بازل على Lerner index

Hausman Test	**Random Effect**		**Fixed Effect**		**المتغيرات**
	Prob.	**Coefficient**	**Prob.**	**Coefficient**	
0.0016	0.1560	-0.388996	0.0000	-0.506430	C
	0.0330	-0.063824	0.0180	-0.071158	مؤشر فرفندال هيرشمان
	0.1247	0.058402	0.9106	-0.004562	الرافعة المالية
	0.2194	0.016589	0.3062	0.014072	مخاطر السيولة
	0.1870	-0.010916	0.1938	-0.010777	الدعامة التحوطية
	0.4745	-0.061451	N/A	N/A	تحديد البنوك ذات الاهمية النظامية محليا
	0.0000	0.317935	0.0000	0.306891	IRRBB

يوضح الجدول ٨ نتيجة الانحدار لتأثير تعليمات لجنة بازل والمتغيرات الرقابية على Lerner index:

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر فرفندال هيرشمان على Lerner index، حيث أن مستوى الدلالة اكبر من ٠.٠٥ (مستوى الدلالة = ٠.٦٩٧٦).
- هناك أثرًا معنويًا للرافعة المالية على Lerner index، حيث أن مستوى الدلالة أقل من ٠.٠٥ (مستوى الدلالة = ٠.٠٠٠١). أيضًا، هناك تأثير إيجابي للرافعة المالية على Lerner index، حيث أن قيمه معامل التقديرات أكبر من الصفر (التقدير = ٠.١٦٤٨٠٧).
- هناك أثرًا معنويًا لمخاطر السيولة على Lerner index، حيث أن مستوى الدلالة أقل من ٠.٠٥ (مستوى الدلالة = ٠.٠٠٠). أيضًا، هناك تأثير إيجابي لمخاطر السيولة على Lerner index، حيث أن قيمه معامل التقديرات أكبر من الصفر (التقدير = ٠.٠٧٥٦٦٣).
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدعامة التحوطية على Lerner index، حيث أن مستوى الدلالة اكبر من ٠.٠٥ (مستوى الدلالة = ٠.٣٠٩٩).
- هناك أثرًا معنويًا لتحديد البنوك ذات الاهمية النظامية محليا على Lerner index، حيث أن مستوى الدلالة أقل من ٠.٠٥ (مستوى الدلالة = ٠.٠٤٦٣). أيضًا، هناك تأثير سلبي لتحديد البنوك ذات الاهمية النظامية محليا على Lerner index، حيث أن قيمه معامل التقديرات اقل من الصفر (التقدير = ٠.١٠٩٣٦٧-).
- هناك أثرًا معنويًا لIRRBB على Lerner index، حيث أن مستوى الدلالة أقل من ٠.٠٥ (مستوى الدلالة = ٠.٠٠٠). أيضًا، هناك تأثير إيجابي لIRRBB على Lerner index، حيث أن قيمه معامل التقديرات أكبر من الصفر (التقدير = ٠.٢٩٤٣٤٠).
- هناك أثرًا معنويًا لحجم المصرف على Lerner index، حيث أن مستوى الدلالة أقل من ٠.٠٥ (مستوى الدلالة = ٠.٠٠٠). أيضًا، هناك تأثير سلبي لحجم المصرف

على Lerner index، حيث أن قيمه معامل التقديرات اقل من الصفر (التقدير = -٣٨.١٨١٧٠).

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعمر المصرف على Lerner index، حيث أن مستوى الدلالة اكبر من ٠.٠٥ (مستوى الدلالة = ٠.١١٧٠).
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنوع الملكية على Lerner index، حيث أن مستوى الدلالة اكبر من ٠.٠٥ (مستوى الدلالة = ٠.٩٠٠٠).

أيضًا، يبلغ معامل التحديد ٠.٥٩٤، مما يعني أن هذا النموذج يمكنه تفسير ٥٩.٤٪ من تباين Lerner index. يتم تقدير معادلة الانحدار على النحو التالي:

Lerner index = ٣١.٣٦٧٠٧ - ٠.٠٢٠٤٩٩ * مؤشر فرفندال هيرشمان + ٠.١٦٤٨٠٧ * الرافعة المالية + ٠.٠٧٥٦٦٣ * مخاطر السيولة + ٠.٠١٥٢٠٧ * الدعامة التحوطية - ٠.١٠٩٣٦٧ * تحديد البنوك ذات الاهمية النظامية محليا + ١.٢٩٤٣٤٠ * IRRBB - ٣٢.١٨١٧٠ * حجم المصرف + ٠.٠٠٤٧٢٣ * عمر المصرف – ٠.٠١٧٠٨٩ * نوع الملكية

جدول ٨: نموذج الانحدار المتعدد لتعليمات لجنة بازل على Lerner index

Dependent Variable: Lerner Index				
المتغيرات	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	31.36707	4.374658	7.170175	0.0000
مؤشر فرفندال هيرشمان	-0.020499	0.052675	-0.389165	0.6976
الرافعة المالية	0.164807	0.042097	3.914900	0.0001
مخاطر السيولة	0.075663	0.017306	4.371993	0.0000
الدعامة التحوطية	0.015207	0.014932	1.018378	0.3099
تحديد البنوك ذات الاهمية النظامية محليا	-0.109367	0.054502	-2.006666	0.0463
IRRBB	0.294340	0.067329	4.371695	0.0000
حجم المصرف	-32.18170	4.297127	-7.489121	0.0000
عمر المصرف	0.004723	0.002998	1.575486	0.1170
نوع الملكية	0.017089	0.135759	0.125880	0.9000
R-squared	0.593637			
Adjusted R-squared	0.572618			
F-statistic	28.24317			
Prob(F-statistic)	0.000000			

يقدم الجدول 9 تحليل التأثير الثابت مقابل العشوائي الذي تم إجراؤه باستخدام اختبار .Hausman أشارت النتائج إلى أن مستوى الدلالة لاختبار Hausman كانت ٠.١٥٥٧ (القيمة الاحتمالية < 0.05) مما يشير إلى أن نموذج التأثير العشوائي هو الخيار الأنسب لتأثير تعليمات لجنة بازل على Lerner index. يمكن أيضًا ملاحظة أن هناك تأثيرًا ذو دلالة إحصائية IRRBB، وحجم المصرف على Lerner index باستخدام التأثير العشوائي، حيث تقل مستوى الدلالة عن ٠.٠٥.

جدول ٩: اختبار Hausman لتأثير تعليمات لجنة بازل على Lerner index

Hausman Test	Random Effect		Fixed Effect		المتغيرات
	Prob.	Coefficient	Prob.	Coefficient	
0.1557	0.0000	20.23483	0.0071	35.93074	C
	0.0710	-0.052137	0.0439	-0.058493	مؤشر فرفندال هيرشمان
	0.1497	0.054723	0.9992	4.49E-05	الرافعة المالية
	0.0899	0.022113	0.2020	0.016918	مخاطر السيولة
	0.8387	0.001721	0.7871	-0.002319	الدعامة التحوطية
	0.4385	-0.126135	N/A	N/A	تحديد البنوك ذات الاهمية النظامية محليا
	0.0000	0.228186	0.0000	0.233505	IRRBB
	0.0000	-21.63090	0.0078	-38.55238	حجم المصرف
	0.1339	0.012710	0.0777	0.068117	عمر المصرف
	0.2333	0.461584	N/A	N/A	نوع الملكية

٩ـ خلاصة النتائج وتوصيات البحث

٩ـ١: خلاصة نتائج البحث

سعت الدراسة الى التعمق بشكل اوسع في عرض الاطار المفاهيمي لكلا تعليمات لجنة بازل III والقدرة التنافسية، من خلال الدراسة التحليلية يمكن التوصل الى مستوى تطبيق تعليمات لجنة بازل والقدرة التنافسية في دولة ليبيا في ظل مجموعة من العوامل تشمل حجم البنك وعمر البنك ونوع الملكية على تحسين مستوى القدرة التنافسية. وهدفت إلى تحقيق أهداف البحث من خلال فحص فرضيات البحث والتي تشمل: **الفرض الرئيسي** " يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لتطبيق

تعليمات لجنة بازل III على القدرة التنافسية"، بين البنوك الليبية الحكومية والاهلية".وعليه يقوم الباحث بمناقشة الفرضيات الأساسية على النحو التالي:

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف الإطار المفاهيمي لتعليمات لجنة بازل IIIوالقدرة التنافسية بشكل شامل، من خلال تحليل تطبيق تلك التعليمات وتأثيرها على القدرة التنافسية في ليبيا. تم استنتاج الفرضيات الأساسية بعد القيام بتحليل وصفي للمتغيرات البحثية، حيث أظهرت النتائج أن متوسطات وانحرافات المتغيرات تتراوح في نطاقات معينة. تم تطبيق اختبارات الانحدار للتأكد من تطابق البيانات مع الافتراضات الإحصائية، وتم تحديد عدم توافق بعض البيانات مع التوزيع الطبيعي المتوقع. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين متغيرات البحث، حيث أظهرت قيم معامل تضخم التباين (VIF)أنها اقل من ٥، فلذلك عدم وجود ارتباط متعدد بين المتغيرات. وأخيرًا، تم استخدام اختبار Durbin-Watson لتحليل الارتباط الذاتي، والذي أظهر وجود تتابع ذاتي إيجابي في بعض المتغيرات. استنتج الباحث من هذه النتائج أنه يتعين إجراء مزيد من التحليلات لتحقيق أهداف البحث وفهم العلاقات بين المتغيرات بشكل أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الدراسة على اختبار افتراضات الانحدار، ويشمل ذلك اختبار التوزيع الطبيعي، وتعدد الخطوط، والارتباط الذاتى، إن اختبار التوزيع الطبيعي هو خطوة أساسية في التحليل الإحصائي لتقييم ما إذا كانت مجموعة البيانات تتبع توزيعًا طبيعيًا. وفي هذه الدراسة، تم تقييم التوزيع الطبيعي للبيانات قيد الدراسة باستخدام طريقة الانحراف والتكور. وقد تم الكشف عن أن القيم للبيانات المدروسة تباعدت عن التوزيع الطبيعي. لذلك، تستخدم الدراسة انحدار GLS وارتباط Spearman. Spearman.

٩-٢ :توصيات البحث

تلعب النظم المالية دوراً أساسياً في دعم استدامة النمو الاقتصادي من خلال توفير الأموال للفرص الاستثمارية وتعزيز تراكم رأس المال وتحسين توزيع المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، يسهل النظام المالي التخصيص الفعال للموارد عبر ربط المدخرين

بالمقترضين، مما يسهم في تحويل الأموال من المناطق ذات الفائض إلى مناطق العجز. كما يمكن للأفراد والشركات إدارة مخاطرهم المالية من خلال أدوات مثل التأمين والمشتقات المالية. أظهرت الدراسة العديد من التوصيات الملائمة للبحث تتعلق بتعزيز القدرة التنافسية في البنوك الليبية، وتتضمن هذه التوصيات:

١- تعزيز الإطار التنظيمي لتوافقه مع تعليمات بازل III وتعزيز دور الحكومة في دعم هذه التعليمات.
٢- إعطاء الأولوية لإدارة مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة.
٣- تحسين آليات الرقابة والتنفيذ لضمان تنفيذ تعليمات بازل III بشكل فعال.
٤- تحسين ممارسات حوكمة الشركات داخل البنوك لضمان الشفافية والمساءلة.
٥- تنويع الاقتصاد لتقليل الاعتماد على عائدات النفط وإنشاء نظام مالي أكثر مرونة.
٦- إجراء اختبارات ضغط منتظمة لتقييم مرونة النظام المصرفي.
٧- تطبيق أنظمة وإشراف أكثر صرامة على القطاع المصرفي.
٨- تشجيع البنوك على تنفيذ تعليمات بازل III لإدارة المخاطر بشكل فعال.
٩- إجراء المزيد من الأبحاث لفهم الأسباب وراء عدم وجود تأثير كبير على بعض المتغيرات.
١٠- تعزيز برامج بناء القدرات لموظفي وإدارة البنك.
إجراء دراسات مستقبلية لفهم تأثير تطبيق تعليمات بازل III على جوانب أخرى من النظام المصرفي الليبي.

تلك التوصيات تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية في ليبيا وتحسين أداء البنوك العامة والخاصة في البلاد.

٩-٣:حدود ومقترحات الباحثين المستقبليين

توجد عدة قيود على منهجية البحث الحالية، حيث تقتصر الدراسة على البنوك الليبية دون مراعاة النظام المصرفي الدولي الأوسع في بقية الدول العربية، مما يعيق

المقارنة بين الوضع الاقتصادي لدول متشابهة. كما أن الاعتماد على برنامج محدد لجمع البيانات مثل E-Views قد يقيد إمكانية تعميم النتائج على منصات البرامج الإحصائية الأخرى. لذا، يمكن للدراسات المستقبلية استخدام وسائل مختلفة لتحليل بيانات التقارير المالية للبنوك في مجتمعات دراسية متنوعة لفهم أوسع لتأثير تطبيق تعليمات اتفاقية بازل III على القدرة التنافسية.

من بين الأساليب الممكنة للدراسات المستقبلية يمكن أن يكون تحليل مقارن للدول ذات الظروف الاقتصادية المتنوعة، لفهم تأثير تنفيذ تعليمات اتفاقية بازل III على القدرة التنافسية. يمكن لهذا التحليل أن يوفر فهمًا دقيقًا لكيفية تفاعل العوامل الاقتصادية المختلفة مع التدابير التنظيمية، بالإضافة إلى ذلك، يمكن دمج أساليب البحث النوعي مثل المقابلات أو دراسات الحالة لتوفير رؤى قيمة حول الآثار العملية والتحديات التي تواجهها البلدان في تنفيذ اتفاقية بازل III. هذا يمكن أن يساهم في إثراء الفهم حول تأثيرات تنفيذ هذه التعليمات على النظم المالية على المستوى الدولي.

١٠-مراجع البحث

١٠-١المراجع العربية

إسماعيل، محمود إسماعيل محفوظ. محمود، منصور حامد. ٢٠٢١. أثر التكامل بين معدل كفاية رأس المال (CAR) والرافعة المالية (Leverage) طبقًا لاتفاقية بازل III على الاستقرار المالي للبنوك. المجلة الاكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة. المجلد الأول. العدد الأول.

الأصفر، يوسف فرج، بغني، طارق سليمان، ٢٠١٩. تحرير القطاع المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للمصارف في دعم النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨). المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة: المؤسسات وإشكاليات التنمية في الدول النامية (ليبيا أنموذجًا). ص ص. ٦٧-٨٦.

بو بكر، لعبيدي. ٢٠١٤. اتفاقيات بازل ١.٢.٣ ودورها في الحد من الأزمات المالية في النظام البنكي العالمي. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. الجزائر. جامعة أم البواقي.

بوعشرين، سميحة، ٢٠١٤. دور الرقابة المصرفية في دعم القدرة التنافسية للبنوك التجارية دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة المسيلة (رسالة دكتوراه، جامعة مسيلة، الجزائر).

حسين، ماجدة عزت، ٢٠١٤. دراسة تحليلية للعلاقة بين استخدام نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع ERP والحد من مخاطر الائتمان في البنوك التجارية في إطار مقررات بازل – III بالتطبيق على البنوك المصرية. مجلة المحاسبة والمراجعة، ٢(٢)، ص ص. ٩٦-٥٣.

صالح، مفتاح. رحال، فاطمة، ٢٠١٣. تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الاسلامي. المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي، أسطنبول، تركيا.

عبد المنعم، هبة. زايدي، كريم. ٢٠٢٠. المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية. أبو ظبي. الدائرة الاقتصادية. صندوق النقد العربي.

عمر، نسرين عياشي. ٢٠١٤. دور جودة الخدمات المصرفية في زيادة القدرة التنافسية للبنوك: دراسة حالة وكالتي بنك البركة وبنك التنمية المحلية بالوادي. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر بسكرة.

غانية، هيفاء. ومخزومي، لطفي، ٢٠١٥. إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل ٢ و٣: دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات الوادي (BNA – BDL – BEA). (رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلةم التسيير).

فضل، آية رضا الدين محمد، علي، بلال الحسن بابكر، أحمد، رميساء الزين عبدالله، السيد، عائشة عبدالحليم عبدالرحمن، حمد وهديل فتح الرحمن سعد، ٢٠١٧. الاندماج المصرفي وآثره على القدرة التنافسية للبنوك دراسة حاله: (بنك النيل الازرق المشرق) (رسالة دكتوراه، جامعة المغتربين).

محمود، نجوى عبد الله، علي، مشاعر حسين خليفة. ٢٠٢٠. أثر جودة الخدمة المصرفية في القدرة التنافسية للبنوك من وجهة نظر عملاء البنك – بالتطبيق على بنك البركة فرع دنقلا – السودان. المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال. السنة ٩. العدد. ص ص ٥٩٢-٦٠٥.

هاني، منال، ٢٠١٤. دور الاساليب الراقابية والاشرافية للبنك المركزي في إدارة المخاطر الائتمانية: دراسة حالة بنك الجزائر (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية).

١٠-٢المراجع الاجنبية

Alfouhaili, N., 2021. The impact of Basel III capital regulation on risk and profitability in Lebanese banks (Doctoral dissertation, Paris 1).

Al-Hares, O.M., AbuGhazaleh, N.M. and El-Galfy, A.M., 2013. Financial performance and compliance with Basel III capital standards: Conventional vs. Islamic banks. Journal of Applied Business Research (JABR), 29(4), pp.1031-1048.

Aljaber, R.R. and Al-Tamimi, H.A.H., 2021. Factors influencing the implementation of Basel III: an empirical analysis of the UAE banks. Banks and Bank Systems, 16(1), pp.152-167.

ASGHAR, M., RASHID, A. and ABBAS, Z., 2022. Basel III Effects on Bank Stability: Empirical Evidence from Emerging Countries. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 9(3), pp.347-354.

. Barnes, M.R., 2019. Banking regulation and the Basel III Accord: an examination of the risks and shortcomings posed by Basel III.

Chaffai, M. and Coccorese, P., 2021. Banking market power and its determinants: new insights from MENA countries. 27th annual conference. Sustainable development goals and external shocks in the MENA Region.

Chileshe, P.M., 2017. Bank competition and financial system stability in a developing economy: does bank capitalization and size matter?.

Chiu, I.H.Y., 2023. Prospects for international financial deglobalisation and its potential impact on international financial regulation. Law and Financial Markets Review, pp.1-19.

Fu, X.M., Lin, Y.R. and Molyneux, P., 2014. Bank competition and financial stability in Asia Pacific. Journal of Banking & Finance, 38, pp.64-77.

Fullman, D., 2022. Can I count on U? Investigating the inverted U-curve of competition-innovation using count data models on Norwegian micro data (Master's thesis). Department of Economics Faculty of Social Science. UNIVERSITY OF OSLO

Ijaz, S., 2021. Bank Competition, Financial Stability and Economic Growth Links: A Micro and Macro Level Study of Selected Asian and European Economies. Capial University of Science and Technology .

Jong, M., 2019. Policy Change: An Eclectic Analysis Of The Establishment Of The European Banking Union (Master's thesis, University of Twente).

Jovanović, T., Arnold, C. and Voigt, K.I., 2017. Cooperative banks in need of transition: The influence of Basel III on the business model of German cooperative credit institutions. Journal of Co-operative Organization and Management, 5(1), pp.39-47.

Jul-Larsen, L., 2014. Basel III-Financial stability at the expense of innovation and economic growth?: An analysis of the possible effects Basel III have on access to funding for small and medium sized enterprises, entrepreneurs and economic growth (Master's thesis).

Kombo, K. and Njuguna, A., 2017. Importance of capital adequacy requirements in Basel III framework for commercial banks in Kenya.

Krug, S., Lengnick, M. and Wohltmann, H.W., 2015. The impact of Basel III on financial (in) stability: an agent-based credit network approach. Quantitative Finance, 15(12), pp.1917-1932.

Noman, A.H.M., Gee, C.S. and Isa, C.R., 2018. Does bank regulation matter on the relationship between competition and financial stability? Evidence from Southeast Asian countries. Pacific-Basin Finance Journal, 48, pp.144-161.

Oduor, J., Ngoka, K. and Odongo, M., 2017. Capital requirement, bank competition and stability in Africa. Review of Development Finance, 7(1), pp.45-51.

Oyetade, D.T., 2020. The potential impact of Basel IV requirements on performance and resilience of commercial banks in Africa (Doctoral dissertation).

Ozili, P.K. (2019), "Basel III in Africa: making it work", African Journal of Economic and Management Studies, Vol. 10 No. 4, pp. 401-407.

Persson, A. and Marcusson, P., 2019. The effectiveness of the Basel Accords: Evidence from European Banks. Master Thesis. Linnaeus University.

Ramlall, I. (2018), "Basel III", The Banking Sector Under Financial Stability (The Theory and Practice of Financial Stability, Vol. 2), Emerald Publishing Limited, Bingley, pp. 129-143.

Rasheed, H.S. and Abdullah, M., 2022. THE EFFECT OF APPLYING THE CAPITAL ADEQUACY STANDARD According to basel iii requirements on the earning quality in Iraqi private banks. Humanities, 12(3), pp.206-222.

Thomas, S.S., Bansal, M. and Ahmed, I.E., 2023. Investigating the disclosure compliance of Basel III in emerging markets: a comparative study between UAE and Indian banks. Journal of Financial Regulation and Compliance, 31(3), pp.281-297.

Wodi, M., 2011. Cost implications of compliance with Basel III and competitiveness of internationally active banks (Doctoral dissertation, Institute of Advanced Legal Studies, School of Advanced Study).